أولا/مفاهيم أساسية في التدقيق المالي:

1/التطور التاريخي لمهنة التدقيق:

يشير التاريخ القديم بأن التدقيق بدأ في شكل مراجعة فردية حيث كان الفرد يقوم بمراجعة لأعماله لتقييم نتائج عمله وتصرفاته والكشف عن الأخطاء لمعالجتها في المستقبل.

وقد كان تدقيق الحسابات في العصور القديمة يتم عن طريق السمع ، و تطور ليقوم كل كاتب بمراجعة عمل الآخر.

و ظهر في عصر الإغريق مجلس تدقيق الحسابات والذي يتكون من مجموعة موظفين يقومون بعملية التدقيق و في عصر الرومان كان هناك مجلس الشيوخ الذي يقوم بمهمة تدقيق الحسابات و اعتمادها.

و مع بداية القرن الثالث عشر إزداد الاهتمام بتدقيق الحسابات من خلال وضع الآليات اللازمة لترشيد عمل مدقق الحسابات و مع الثورة الصناعية مطلع القرن التاسع عشر برزت الحاجة إلى اعتماد أداة مهنية تسمح من فحص ومراجعة أعمال الشركات من خلال إنشاء عدد من المحاسبين المدربين و المؤهلين علميا وعمليا للقيام بهذه المهمة وأطلق عليهم مراقبوا أو مدققوا الحسابات ومع تطور مهنة التدقيق لم تصبح مجرد مراجعة خاصة لنظام المحاسبة المالية و امتدت لتشمل كافه المجالات المحاسبية المالية و الإدارية أين أصبحت تتماشى مع المفاهيم الحديثة للإدارة من مراجعة للمعلومات المحاسبية و غير المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات الادارية ومراجعة القرارات المبنية على المعلومات.

2/ تعريف تدقيق الحسابات l'audit :

عرف التدقيق بأنه مهنة يقوم بها فريق متخصص لديه خبرة علمية وفنية وتشمل عملية تدقيق الحسابات مختلف الإجراءات من فحص ومراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية(القوائم المالية) بهدف التأكد من مدى صحتها وانتظامها وسلامتها وتماشيها مع القواعد المحاسبية.

و تجدر الإشارة هنا أن مهنة التدقيق اليوم لا تعنى فقط بالقيام بالمطابقة الشكلية بين البيانات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية مع ما يقابلها من بيانات محاسبية بالدفاتر

والسجلات الخاصة بالوحدة الاقتصادية، فلقد تطورت مع تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومع هذا التطورا يمكننا أن نعرف مهنة التدقيق بأنها عملية فحص منتظم للمعلومات من خلال شخص مؤهل ومتخصص ومستقل عن معدي ومستخدمي المعلومات، يقوم خلالها بجمع وتقييم أدلة الإثبات وإيصال نتيجة فحصه و تحققه إلى مستخدمي المعلومات و تشتمل عملية التدقيق كذلك على تقييم القرارات المتخذة في ضوء المعلومات الموجودة.

3/أهداف التدقيق:

لقد تطورت أهداف التدقيق مع التطور التاريخي له حيث أصبح يهتم باكتشاف الغش والتلاعب والاختلاس والرقابة وتقييم الأداء لرفع كفاءة المؤسسات ونذكر أهم الأهداف ضمن النقاط الأساسية التالية:

- التحقق من مدى صحة المعلومات الواردة بالقوائم المالية.
- التأكد من صحة العناصر المسجلة ضمن الأصول و الخصوم.
- توفير المعلومات اللازمة و بالشكل اللازم لتعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة و تساهم في تسهيل اتخاذ القرارات.
- تقييم الأحداث المحاسبية طبقا للطرق المحاسبية المعمول بها.
- إبداء رأي فني محايد حول مدى تعبير القوائم المالية عن المركز الحقيقي للمؤسسة.
- التقرير حول الملاحظات المرتبطة بوقائع فعلية بالمؤسسة والتي تؤثر على درجة مصداقية العناصر المسجلة بالقوائم المالية.

4/أنواع التدقيق:

هناك عدة أنواع للتدقيق والتي تختلف بإختلاف طريقة أو أسلوب التصنيف

أ/ التصنيف من ناحية نطاق عملية التطبيق:

- **<u>التدقيق الكامل:</u>** ويقصد به التدقيق الذي لا تحده قيود لعملية الفحص التي يقوم بها مدقق الحسابات، أي التدقيق الذي لا تحده قيود موضوعة من طرف الإدارة ، والهدف منه هوالكشف عن جميع الأخطاء التي يمكن ان تحدث بالمؤسسة.

- **التدقيق الجزئي:** ويقصد به التدقيق الذي يقتصر فيه عمل المدقق على مجموعة محددة من العمليات أي أن هناك قيود حول نطاق فحص المدقق.

ب/التصنيف حسب الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق:

- **تدقيق مستمر: (طيلة السنة)** و هو التدقيق الذي يقوم خلاله المدقق بعمليات الفحص والتدقيق لأعمال وعمليات المؤسسة بشكل مستمر طيلة السنة ضمن برنامج زمني متفق عليه على أن يقدم تقارير لأعمال الفحص التي يقوم بها بشكل دوري وشهري وربع سنوي و نصف سنوي، من أهم مزايا هذا النوع من التدقيق هو أنه يساهم في إكتشاف الأخطاء و الغش و التزوير بمجرد حدوثه و يقدم معلومات دقيقه و سريعة لمتخذي القرار داخل المؤسسة (المؤسسات الكبيرة).
- **تدقيق عند الطلب:** يقوم المدقق بعمليات الفحص والتدقيق مرة واحدة و عند الطلب. (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)،
- **التدقيق في نهاية السنة:** يقوم المدقق بعمليات الفحص والتدقيق مرة واحدة في نهاية السنة(المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، النوعين الأخيرين لا يتميزان بمزايا التدقيق المستمر.

ت/التصنيف من حيث الهيئة التي تقوم بالتدقيق:

- **التدقيق الداخلي:** هو نشاط رقابي مستقل يساعد الإدارة على القيام بوظيفتها الرقابية بكفاءة و فعالية ، من خلال مراقبة مدى التزام الإدارة بالسياسات و الإجراءات و العمل على حماية أصول المؤسسة و التحقق من صحة ما تحتويه من بيانات لتقييم وتقويم كفاءة العمليات التشغيلية وكفاءة العاملين فيها.
- **التدقيق الخارجي:** هو نشاط رقابي خارجي عن المؤسسة يقوم به مدقق خارجي يعينه المساهمون بموجب عقد يتقاضى مقابله أتعاب لقاء قيامه بإبداء رأي فني محايد(تدقيق خارجي قانوني،تدقيق خارجي قضائي،ت خ حكومي، ت خ تعاقدي.)

ث/التصنيف من حيث درجة الالتزام بعملية التدقيق:

- **التدقيق الإلزامي:** التدقيق الذي يجب القيام به طبقا لقانون صادر من طرف الدولة (ضرورة عرض حسابات المؤسسة و نتائجها ومركزها المالي)

- **التدقيق الاختياري:** وهو التدقيق الذي يتم دون وجود إلزام قانوني على ضرورة القيام به و صفة الإختيار تكون فقط في شركات الأشخاص (التضامن ، التوصية البسيطة، المحاصة).

ج/التصنيف من حيث الهدف من التدقيق:

- **التدقيق المالي:** و هو التدقيق الذي يهتم بفحص الحسابات بالقوائم المالية للمؤسسة و إبداء رأي محايد بخصوصها، حيث يهتم المدقق هنا بفحص كافة المستندات الثبوتية التي تأكد صحة الأرقام و التسجيلات بالقوائم المالية، إضافة إلى الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة (الضمانات التي تساهم في التحكم بالمؤسسة) وتقييمه.
- **تدقيق العمليات:** وهو التدقيق المنتظم لأنشطة الوحدة الاقتصادية أو جزء منها، وتقييم مدى تحقيق الأهداف من أجل تحسين الأداء و المساهمة في إتخاد القرارات اللازمة (مساعدة مراكز القرار داخل المؤسسة عن طريق تزويدها بالمعلومات الضرورية)،و الهدف منه هو تحليل الخطر والانحراف الموجود في الأهداف بمجلس الإدارة والعمل على التزويد بالمعلومات اللازمة لإقتراح إستراتيجية جديدة.

ح/من حيث ميدان التدقيق:

- **التدقيق الجبائي:** الهدف منه هو مراجعة و فحص صحة الحالات الجبائية بالمؤسسة و مدى تماشيها مع التشريعات الجبائية.
- **التدقيق الإداري:** من خلال هذا النوع من التدقيق يقوم المدقق الداخلي بتقييم فعالية القرارات المتخذة من قبل المسيرين وإقتراح الحلول المناسبة للمشاكل الموجودة في إطار السياسة العامة.
- **تدقيق الجودة:** هو فحص منهجي لنشاط ونتائج المؤسسة بالإعتماد على معايير جودة معينة من أجل إبداء رأي محايد.